النزاهة تستغرب من "خوف" مؤسسات حكومية من عملها

العكيلي: لا نستطيع اختراق بيئة المسؤولين الكبار

□ متابعة/ المدى

تبدي هيئة النزاهة استغرابها من انتقادات وجهتها إليها مؤسسات حكومية ومسؤولون تفيد بأن الهيئة تثير "حالة رعب وخوف" لدى موظفي الدولة، ما ينعكس سلباً على أداء تلك المؤسسات وتوقف العديد من المشاريع الخدمية والعمرانية.

ونقل تقرير لهيئة اذاعة العراق الحر عن رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي أن الهيئة تطبق القانون مثلها مثل باقي الجهات الرقابية في البلاد، منها ديوان الرقابة المالية ودائرة المفتش العام في الوزارات والمؤسسات كافة، ويشير الى ان تطبيق القانون قد يخيف من هم يحاولون التلاعب والتجاوز على القانون، ويسعون إلى هدر المال العام.

ويضيف العكيلي: "نعتقد أن وظيفة وواجب تلك المؤسسات الرقابية، ومنها هيئة النزاهة هو خلق حالة الخوف في نفوس من يفكر بالحصول على الرشوة أو يتجاوز على القانون، أما الموظفون الملتزمون في عملهم والذين يطبقون تعليمات دوائرهم، فهم أبعد ما يكون عن أي نوع من المساءلة القانونية، وهذا لا يعني إيقاف عجلة التقدم والتواصل في تقديم الخدمات كما يتصور البعض لان التأكد من المعلومات بجدية، ومتابعة المستندات والوصولات هي من صلب عمل الهيئة ودوائر المفتش العام".

ويشير العكيلي الى ان هذه التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين هي لإلقاء العبء وأخطاء التلكؤ في العمل والتأخير في الانجاز على الجهات الرقابية، لفشل دوائرهم ووزاراتهم في تقديم الخدمات للمواطن، كما انها تمثل محاولات لإرضاء وتهدئة الشارع الغاضب، ويضيف ان تلك التصريحات تدعو إلى معاداة الرقابة، وهو أمر غير مقبول في الوقت الذي ينادي فيه الشعب إلى متابعة المقصرين والفاسدين وتقديمهم للعدالة، مضيفاً: "تخوف بعض الموظفين أمر طبيعي لجهلهم بالقوانين، وهو ما يسمى بالجبن الوظيفي ومن واجب المؤسسات اختيار الكفاءات وأصحاب الخبرة للعمل في دوائرها المهمة التي تتعلق بصرف المبالغ مع ضرورة الاستعانة باليات صرف المكافئات المالية وتكرار منحهم كتب الشكر بالأخص للموظفين الذين يقومون بإعمال تتطلب الحرص في صرف المبالغ وفيها بعض القلق لان ذلك يمنح المنتسب نوعا من القوة والاطمئنان".

ويقول رئيس هيئة النزاهة إن وجود الخوف في اغلب الأحيان يتركز في نفوس الموظفين الصغار، ويضيف: "المسؤولون الكبار يستعينون بأحزابهم وبعلاقتهم برجال الدولة، ويعملون في بيئة صعبة الاختراق، لأنهم محاطون بالأقارب وعناصر الحمايات، لذلك فمن الصعب متابعتهم ومسكهم متلبسين بالرشوة، لان لهم أيادي ورجالا وأشخاصا يقومون باستخدامهم لهذا الغرض، فيما يمكن للنزاهة مسك المتلبسين بالرشوة من الموظفين الصغار، لذلك يتطلب تقليل أعداد البطانة والأقارب والحمايات الذين يحيطون المسؤولين في الدولة".

وكان عضو اللجنة القانونية البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني امير الكناني اكد وجود معارضة من ائتلاف دولة القانون على إقرار قوانين خاصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي ولم يوضحوا أسباب اعتراضهم.

وكانت وسائل إعلامية نقلت مشادة كلامية بين نائبين احدهما من التيار الصدري بهاء الأعرجي والآخر من دولة القانون صادق الركابي، حصلت في إحدى جلسات البرلمان، بسبب النقاش على مشروع قانون المفتشين العموميين، ما دفع رئيس مجلس النواب إلى تعليق الجلسة. وقال الكناني في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء إن ثلاثة مشاريع قوانين مهمة تتعلق بعمل النزاهة مطروحة في مجلس النواب، الأول: هيئة النزاهة، الثاني: المفتشين العموميين، والثالث: قانون ديوان الرقابة المالية، وان عمل هذه القوانين مرتبط بالآخر، وقسم منها تمت قراءته قراءة أولية، وستكون هناك مناقشات بالقراءة الثانية وبعد فترة قصيرة، سيتم التصويت عليها.

من جهتها، حذرت لجنة النزاهة النيابية جميع المفتشين العموميين من أخفاء ملفات الفساد عن هيئة النزاهة، مؤكدة أنها ستتخذ الإجراءات القانونية بحق من يثبت تورطه بذلك.

وقالت عضو اللجنة عالية نصيف لوكالة كردستان للأنباء، إن لجنة النزاهة أبلغت جميع المفتشين العموميين بضرورة تقديم تقارير عن ملفات الفساد في المؤسسات التي يعلمون فيها إلى لجنة النزاهة النيابية ضمن جدول زمني.

وأوضحت نصيف أن "لجنتها حددت تقديم ثلاثة تقارير لثلاثة مفتشين عموميين أسبوعياً"، مبينة أن "المفتشين العموميين ملزمون بتقديم تلك التقارير إلى اللجنة".

وأضافت نصيف أن "لجنة النزاهة لديها اطلاع بأن هناك ملفات فساد تفوق إمكانات المفتش العام أو انها تمس كبار موظفي الدولة لذلك ألزمت اللجنة تقديم تقارير بهذا الخصوص"، مشيرة إلى أن "لجنتها ستتخذ إجراءات صارمة تجاه المفتشين العموميين في حال اكتشفت ملفات فساد أخفاها المفتشون".

ومنحت الحكومة الضوء الأخضر لجميع المؤسسات المعنية بالكشف والتحقيق بملفات الفساد المالي والإداري في عموم البلاد لبدء عملها على خلفية التظاهرات الشعبية التي طالبت بمحاربة الفساد والمفسدين بغض النظر عن هوياتهم وانتماءاتهم السياسية.

الأمن الداخلي "أصبح أكثر قوة"

زيباري: جاهزون لأي حالة طوارئ

□ متابعة/ المدى

أكد رئيس هيئة أركان الجيش العراقي، أمس السبت، أن أجهزة الأمن الداخلية أصبحت جاهزة بصورة كاملة ومستعدة لصد أي طارئ في المدن، لافتا إلى أن الضعف الأكبر في تشكيلة الجيش العراقي يكمن في القوة الجوية.

وقال بابكر زيباري لوكالة كردستان للأنباء إن "أجهزة الأمن الداخلي العراقية من قوات وزارتي الدفاع والداخلية جاهزة بشكل كامل بالتزامن مع انسحاب الجيش الأميركي من البلاد".

وكانت القوات الأميركية في العراق انسحبت نهاية شهر حزيران عام ٢٠٠٩ من جميع المدن العراقية وسلمت الملف الأمني فيها إلى الأجهزة الأمنية العراقية، بموجب اتفاقية "صوفا" الموقعة بين بغداد وواشنطن عام ٢٠٠٨، وتنص بنودها على تسليم جميع القواعد العسكرية التابعة للجيش الأميركي وبعثة حلف الناتو وفق جدول زمني ينتهي بنهاية عام ٢٠١١ تقوم قبلها القوات الأميركية بخفض قواتها إلى ٥٠ ألف جندي في العراق نهاية شهر آب العام الماضي.

وأضاف زيباري أن "قوة الأمن الداخلية العراقية مستعدة في الوقت الحالي لصد أي حالة طارئة من تمرد أو مواجهات عسكرية مسلحة أو اقتتال داخلي".

وأشار رئيس هيئة أركان الجيش العراقي إلى أن "المنظومة الدفاعية العراقية تعاني حالياً من نقص في التجهيز، بالرغم من أن العراق ليس بحاجة إلى قوة مدافعة أو مهاجمة تستهدف دول الجوار"، موضحاً أن "النقص والضعف الأكبر يكمن في القوة الجوية العراقية".

وكان ضابط رفيع المستوى في وزارة الدفاع اكد امس الاول لـ"المدى" ان العراق سيتسلم قريبا آليات ومعدات عسكرية متطورة من اوكرانيا بموجب عقد ابرم بين الطرفين وبقيمة ٥٥٠ مليون دولار.

وأوضح المصدر المذكور ان الحكومة ماضية في إتمام عملية تسليح الجيش والأجهزة الأمنية بالأسلحة والمعدات الحديثة بغية تسلم المسؤولية الأمنية بشكل كامل بعد خروج كامل القوات الأجنبية من البلاد.

وذكر ان المعدات التي ستصل العراق من أوكرانيا تشتمل على مدرعات عسكرية وطائرات نقل فضلا عن أجهزة اتصال ومراقبة، وتابع ان العقد المبرم ينص على تزويدنا ب ٤٠٠ مدرعة عسكرية وعشر طائرات نقل.

وقالت شركة اوكرسبيتس اكسبورت الأوكرانية إنه تم يوم الخميس التوقيع على بيان تسليم مع الجانب العراقي لأول دفعة من المدرعات بواقع ٢٥ عربة.

يشار الى انه في السادس من كانون الثاني عام ١٩٢١ تشكل أول فوج منه هو فوج موسى الكاظم الذي كان مقره في منطقة الكرنتينة في باب المعظم ببغداد، بينما كانت نواة الجيش الجديد مع تخرج أول كتيبة في معسكر قرقوش في محافظة ديالى في شهر تموز ٢٠٠٣.

وتمتلك القوة الجوية العراقية ١١٥ طائرة تشمل، طائرات (C١٣)، وطائرات الـ(MI١٧)، وطائرات التدريب نوع (T- ٦)، وطائرات الاستطلاع الاستخباراتية الـ (ISR) وفقا لتأكيدات القوات الأميركية.

فيما وصل عقد شراء سرب من الطائرات المقاتلة الـ(F ١٦) الأميركية الصنع إلى مراحل متقدمة ومن المؤمل أن تصل أولى الطائرات إلى العراق في ربيع عام ٢٠١٣.

قيادي يستبعد تأثير الخلاف حول مرشحي الداخلية

دولة القانون: لا انشقاق في التحالف الوطني

□ متابعة/ المدى

استبعد ائتلاف دولة القانون حدوث تصدع او انشقاق داخل التحالف الوطني بسبب اختلافات مكوناته على مرشح وزير الداخلية.

وطرحت على طاولة مفاوضات التحالف الوطني خمسة أسماء هم (محسن الكعبي، عبود كنبر، فاروق الاعرجي، ابراهيم اللامي، احمد الجلبي) لوزارة الداخلية.

وقال النائب عن دولة القانون صادق اللبان ان الاختلافات بين مكونات التحالف الوطني على مرشحهم لمنصب وزير الداخلية لا تؤدي الى توسيع فجوة الابتعاد او الانشقاق، لان هناك مناصب أعلى رشحها التحالف وتم التوافق عليها وسبقت الترشيح اختلافات عديدة"، بحسب ما نقلته الوكالة الإخبارية للأنباء أمس.

يشار الى ان مصدرا مطلعا على دائرة صنع القرار داخل التحالف الوطني، اعلن عن اتفاق نهائي لتسمية مرشح القائمة العراقية خالد العبيدي لوزارة الدفاع، والنائب عن دولة القانون رياض غريب لحقيبة الأمن الوطني، اما وزارة الداخلية فقد حصل خلاف داخل التحالف على اختيار احد المرشحين الخمسة.

الى ذلك، كشف مصدر مقرب من التحالف الوطني ان هناك خلافات داخل التحالف بشأن ترشيح النائب احمد الجلبي لوزارة الداخلية.

وقال المصدر ان اغلب مكونات التحالف تدعم الجلبي الا ان دولة القانون تعترض عليه دون ذكر المزيد من التفاصيل.

في سياق متصل كشف القيادي في التحالف الوطني علي شاكر شبر ان كتلة شهيد المحراب تدعم ترشيح الجلبي للداخلية.

وقال شبر: ان رئيس الوزراء والقانون يتحملان تأخير تسمية الوزارات الامنية.

الى ذلك جددت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري امس السبت دعمها ترشيح الجلبي للداخلية.

وقال النائب عن الكتلة رافع عبد الجبار إن هناك اختلافات في وجهات النظر داخل التحالف الوطني بشأن المرشح لوزارة الداخلية، متوقعا أن يتم الاتفاق على ثلاثة مرشحين بدلاً من خمسة نهاية الأسبوع الحالي ليتم تقديمهم للبرلمان بعد استئناف جلساته في الـ٢٧ من آذار الحالي، لاختيار احدهم لتولي الحقيبة.

في سياق ذي صلة عدت النائبة عن التحالف الوطني زينب ثابت رئيس حزب المؤتمر الجلبي اكثر المرشحين استقلالا لتولي وزارة الداخلية.

وقالت ثابت ان الجلبي اكثر المرشحين حظا بين الاسماء الخمسة المطروحة على طاولة المفاوضات والنقاشات، وانه ايضا اكثر استقلالية من غيره، مؤكدة ان التيار الصدري يدعم تولي مستقلين حقيبة الداخلية.

على صعيد آخر، حمل ائتلاف الكتل الكردستانية الوطني والعراقية مسؤولية تأخر تسمية المرشحين.

وأكد التحالف الكردستاني أنه لا يتحمل مسؤولية تأخير حسم أسماء المرشحين للوزارات الأمنية الشاغرة، مؤكداً أن السبب يعود للخلافات بين التحالف الوطني والقائمة العراقية، كما وصف تصريحات وزير البلديات السابق التي اتهم فيها الكرد بعدم الحرص على أمن العراق بـ"غير المسؤولة".

وقال المتحدث باسم التحالف الكردستاني النائب مؤيد طيب، إن "التحالف ليس طرفاً في تأخير تسمية الوزارات الأمنية"، عازياً السبب إلى "الخلافات بين التحالف الوطني والقائمة العراقية، إضافة إلى الخلافات داخل التحالف الوطني بشأن وزارة الداخلية".

وأضاف طيب أن "التحالف لم يطالب بشكل رسمي بأي وزارة أمنية، باستثناء عدد من المطالبات لنواب كرد بالحصول على إحدى الوزارات الأمنية كونها أصبحت خاضعة للتوافقات بين الكتل".

وكان القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان دعا، في ٢٦ كانون الأول الماضي، ائتلاف الكتل الكردستانية للمطالبة بوزارة الأمن الوطني كاستحقاق لها، معتبراً أن هذه المطالب تأتي على غرار مطالبة القائمة العراقية بوزارة الدفاع والتحالف الوطني بوزارة الداخلية، فيما اعتبر النائب عن التحالف الوطني علي شلاه في حديث لـ"السومرية نيوز" أن هذا الأمر يعبر عن رغبة عثمان الشخصية ولا يمثل رأي التحالف الكردستاني، مشيراً إلى أن الوزارة المذكورة حسمت للتحالف الوطني وسيشغلها أحد المستقلين، ولكن أعلن عثمان بعد شهر واحد، أي في ٢٧ كانون الثاني الماضي، أن الكرد وافقوا على شغل جهاز المخابرات بدلاً من وزارة الأمن الوطني التي سيشغلها التحالف الوطني، في سعيهم لإنهاء الخلاف وإبداء مرونة في عملية استكمال اختيار المرشحين للوزارات الأمنية.

السفير الاميركي: آخر جنودنا سيترك العراق نهاية ٢٠١١

□ متابعة/ المدى

أكد السفير الاميركي لدى العراق جيم جيفري أن آخر جندي اميركي سيغادر العراق نهاية العام الحالي،

جاء كلام جيفري اثر أنباء عن سعي الولايات المتحدة الاميركية لإبقاء عشر قواعد عسكرية في عشر محافظات عراقية بشكل دائم بعد موعد الانسحاب الاميركي نهاية العام الحالي وفقا للاتفاقية الأمنية وذكرت مصادر سياسية عراقية أن طلبا رسميا أميركيا سيتم تقديمه للحكومة العراقية للإبقاء على عشر قواعد أميركية في عشر محافظات.

وكان وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس قد قال إن العراق قادر على الصمود بوجه التحديات الصعبة التي تواجهه، والبقاء كبلد موحد تحت حكم ديمقراطي، الأمر الذي يسمح بسحب القوات الأميركية بموجب الجداول الزمنية المحددة.

وقال غيتس في كلمة له أمام ضباط البحرية الروسية في مدينة سانت بترسبرغ الروسية الأسبوع الماضي إن دوره في إحداث نقلة نوعية في مسار الأحداث في العراق عام ٢٠٠٦ يعتبر من بين أبرز إنجازاته كوزير للدفاع، في إشارة إلى تطبيق ستراتيجية الدفق العسكري التي أعلنها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش لمجابهة أعمال العنف الطائفي التي سادت العراق بعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء في شباط عام ٢٠٠٦.

ورغم حديث الأميركيين عن القدرة العراقية قبيل شهور قليلة من الانسحاب النهائي، تعود إلى الواجهة المحلية محاولات الاغتيال التي تستهدف شخصيات سياسية وحكومية.

إذ أفادت الشرطة العراقية يوم أمس بأن مدير عام الدائرة الإدارية في البنك المركزي نجا من محاولة اغتيال بعبوة ناسفة شرق بغداد، أسفرت عن إصابة اثنين من عناصر حمايته.

وقالت إن "عبوة ناسفة كانت مزروعة على جانب الطريق قرب معارض النهضة شرق بغداد انفجرت، صباح أمس، مستهدفة موكب مدير عام الدائرة الإدارية في البنك المركزي العراقي علي أبو نايلة، مما أسفر عن إصابة اثنين من عناصر حمايته فيما لم يصب أبو نايلة بأي أذى".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون